



التاريخ: 2022/08/24

العدد: 1/ 9798

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: إعادة تداول

تحية واحترام،

بالإشارة الى كتابكم المرقم بالعدد 1669/9 والمؤرخ بتاريخ 2022/08/02، يرجى التكرم بالعلم بأنه تم الانتهاء من المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة وتم تعديل عقد تأسيس مصرفنا من مسجل الشركات، ونرفق لكم طيا نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة وعقد التأسيس بعد تعديل الفقرة خامسا "رأس مال الشركة" مصادقا عليهما من مسجل الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،


المدير المفوض
أيمن عمران أبو دهيم



نسخة إلى:

السادة سوق العراق للأوراق المالية المحترمين

عقد تأسيس

شركة المصرف الاهلي العراقي

(مساهمة خاصة)

تزاوّل جميع العمليات المصرفية

راسماليها (270000000000) ديناراً

اولاً : اسم الشركة

شركة المصرف الاهلي العراقي (مساهمة خاصة) (تزاوّل جميع العمليات المصرفية)

ثانياً : مركز الشركة

مركز الشركة في مدينة بغداد ولها بموافقة البنك المركزي العراقي مايلي:

1-فتح فروع ومكاتب داخل العراق

2-فتح فروع ومكاتب خارج العراق

3-دمج او غلق اي فرع او مكتب وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة و الشركة

ثالثاً: اهداف الشركة

تهدف الشركة الى ممارسة الصيرفة الشاملة وذلك للحصول على المصادر النقدية من كافة القطاعات ومنح الائتمان لكافة القطاعات وبصورة خاصة القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الزراعية وتقديم الشركة لقطاعات الخدمات المصرفية المتنوعة المحلية والدولية بما يؤمن خدمة الاقتصاد الوطني كمشروع اقتصادي واستقطاب الموارد النقدية بعد احد اهدافها الرئيسية التي توظف في تقديم القروض والتسهيلات المصرفية الى القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والمقاولات والاعمال الخدمية وغيرها الى جانب القروض الاستهلاكية للأفراد وذلك بعد الايفاء بمتطلبات الاحتياطات القانونية وتساهم الشركة ايضا في ملكية شركات جديدة وشركات اخرى قائمة من خلال امتلاك بعض اسهمها المتداولة في سوق الاوراق المالية وفي استثمارات مباشرة اخرى .

رابعاً : نشاطات الشركة :

تتقيد الشركة في ممارسة اعمالها وانشطتها باحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وكذلك قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 في الحالات التي لم يرد بها نص في قانوني البنك المركزي العراقي والمصارف انفي الذكر ولا تتعارض مع احكامها وكالاتي :

1-للمصرف ممارسة النشاطات التالية :

ا-استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب او ودائع لاجل او انواع اخرى من الودائع) او اي اموال اخرى مستحقة السداد ، تحمل او لا تحمل فائدة .



ب- منح الائتمانات ، سواء كانت مضمونة او غير مضمونة او بامتياز كانتمانات المستهلكين والرهن العقاري وبيع الحسابات المستحقة بخصم ، بحق رجوع او بدونه ، وتمويل المعاملات التجارية بما في ذلك حق الرجوع (وشراء ادوات قابلة للتداول بخصم دون حق الرجوع) وخدمات التاجير التمويلي الخاضعة للوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويجوز للشركة فرض فائدة اضافية ، على الفائدة ولا يقتصر مبلغ الفائدة الاجمالي الذي تستلمه الشركة عن المبلغ الاصيلي للائتمان .

ج - الشراء والبيع - لحسابه الخاص او لحساب العملاء (بما في ذلك خدمات ضمان الاكتتاب والسمسرة) لأي من ادوات سوق النقد ، بما فيها الصكوك والحوالات والكمبيالات والسندات الآتية وشهادات الايداع - والعملات الاجنبية والمعادن النفيسة وادوات سعر الصرف وسعر الفائدة والاسهم والاوراق المالية الاخرى والعقود الاجلة واتفاقات المبادله والعقود المستقبلية وعقود الخيار والمشتقات الاخرى المتعلقة بالعملات او الاسهم او السندات او المعادن التنميه او اسعار الفائدة .

د - الاشتراك في التزامات طارئة بما فيها الضمانات وخطابات الاعتماد لحسابها الخاص ولحساب العملاء.

ه - تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واورام الدفع وادواته (بما في ذلك الشيكات وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الاخرى والشيكات السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفاً) .

و - السمسرة النقدية .

ز - حفظ وادارة الاشياء الثمينة بما فيها الاوراق المالية .

ح - تقديم خدمات لحفظ الامانات .

ط - تقديم خدمات كمدير حافظ للاوراق او كمستشار مالي او كوكيل استشاري مالي .

ي - تقديم المعلومات المالية والخدمات المرجعية الائتمانية .

ك - اية أنشطة عرضية مستقبلية وغيرها من الأنشطة الاخرى غير المحظورة وفق المادة (28) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وعلى وفق الاحكام الواردة فيها .

2 - أ) يحظر على الشركة ان تشارك كوكيل او شريك او مالك مشترك في تجارة بالجملة او بالقطاعي او في عمليات تصنيع او نقل او زراعة او مصائد اسماك او تعدين او بناء او ضمان تامين او أنشطة اعمال اخرى غير مرخص بها بموجب المادة (27) من قانون المصارف : الا اذا صدر تفويض خطي مسبق من البنك المركزي العراقي ، بتحويل الشركة ان تمارس مؤقتاً او تشارك في ممارسة هذه الأنشطة بالقدر الذي يكون ضرورياً لأداء المستحقات .

ب) ليس للشركة دون موافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي ، ان تستثمر في الاسهم : او في سندات مرتبطة براس المال السهمي ، لأي مشروع ، مبلغاً يتجاوز نسبة (20%) من راس المال السليم والاحتياطيات السليمة للشركة ، وتتقيد في هذا الصدد باحكام الفقرة (1) من المادة (33) من قانون المصارف اعلاه والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي .

خامساً : رأسمال المصرف :

رأسمال الشركة (27000000000 دينار) (مائتان وسبعون مليار دينار عراقي) مقسم الى (270000000000 سهماً) (مائتين وسبعون مليار سهم) قيمة السهم الواحد دينار واحد .





سادساً : احكام عامة :

الشركة خاضعة الى احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف لسنة 2004 لذا فانها تلتزم بجميع الاحكام الواردة فيهما . وخاصة فيما يتعلق بالاتي :

1. عدم جواز ممارسة الشركة اعمالاً غير مصرفية الا بموافقة البنك المركزي العراقي
2. الاحتفاظ باحتياطي على شكل ارصدة نقدية او ودائع لدى البنك المركزي على وفق احكام المادة (29) من قانون البنك المركزي المذكور .
3. اتباع الشروط المتعلقة براس المال المنصوص عليها في المادة (16) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004
4. مراعات المتطلبات التحوطية المنصوص عليها في المادة (79) من قانون المصارف .
5. احكام الانكشاف الائتمانية الكبيرة المبينة في المادة (30) من قانون المصارف .
6. احكام المعاملات مع الاشخاص ذوي الصلة المنصوص عليها في المادة (31) من قانون المصارف
7. قيود الاستثمار في الاسهم والسندات المبينة في المادة (33) من قانون المصارف .
8. التقيد بالمبادئ المحاسبية واعداد الكشوفات المالية التي نصت عليها المادة (42) من قانون المصارف

سابعاً : مجلس الادارة :

يتكون مجلس ادارة المصرف من سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط تنتخبهم الهيئة العامة وفق احكام المادة (17) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والمادتين 104 و 105 من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 .

القائم بالتعديل
المحامي
علي صاحب بدر
بموجب الوكالة العامة



[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

Ministry of Companies
مملكة البحرين
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
قسم الشركات الخاصة
الامتيازات

20 / / الموظف المختص

25
C.C/1/41



استناداً إلى المادة (87/ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وبناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي، عقدت الهيئة العامة للمصرف اجتماعها السنوي في قاعة المحطة / بغداد / ساحة عقبة بن نافع في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2022/08/02

ترأس الاجتماع عضو مجلس الإدارة / المدير المفوض للمصرف السيد ايمن عمران أبو دهيم وتم تعيين كل من الأستاذ علي صاحب بدر (مراقباً للجلسة) والانسة كاني سلوان عبدالله (كاتباً للجلسة) ولاكتمال النصاب القانوني بحضور من يمثلون (179,161,963,983 سهم) (مائة و تسعة و سبعون مليار و مائة و واحد و ستون مليون و تسعمائة و ثلاثة و ستون الف و تسعمائة و ثلاثة و ثمانون سهماً) أي بنسبة (71,89%) من أصل رأسمال الشركة البالغ (250,000,000,000 سهماً) (مائتان وخمسون مليار سهماً) وحضور ممثلي البنك المركزي العراقي كل من (الفاضلة زينة صالح داود و الفاضلة هديل نبيل محمد علي) وحضور ممثلي مسجل الشركات كل من (السيد محمد حسن حميد و السيد عمار جمعة حسن) و بحضور ممثل مراقبي الحسابات المشترك (السيد عمار عبد الستار عبد الحسين عن شركة فرقد السلطان و شركة عادل حسون) و حضور ممثلي هيئة الأوراق المالية (المهندس سامر عبد العباس أحمد) و بعد مرور نصف ساعة أعلن عن بدء الاجتماع وتم انتخاب السيد ايمن عمران أبو دهيم (رئيساً لاجتماع الهيئة العامة) بإجماع الحاضرين عملاً بأحكام المادة (95/أولاً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، الذي القى كلمة ترحيبية بالمساهمين، ثم بوشر بالنظر في جدول الاعمال وكالاتي:

أ. مناقشة زيادة رأس مال شركة المصرف الأهلي العراقي وفقاً لاحكام المادة (55/ثانياً) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل، من (250,000,000,000 دينار) الى (270,000,000,000 دينار) بإضافة رصيد الأرباح المدورة البالغة (20,000,000,000 دينار) و توزيعها كأسهم مجانية على المساهمين و التي تشكل ما نسبته (8%) من رأس مال شركة المصرف الأهلي العراقي ليصبح رأس المال المصرف به و المدفوع (270,000,000,000 دينار) (مائتان و سبعون مليار دينار عراقي) و العمل على تعديل البند خامسا من عقد تأسيس شركة المصرف الأهلي العراقي ليصبح على النحو التالي
"رأس المال : رأس مال الشركة (المصرف) (270,000,000,000 دينار) (مائتان و سبعون مليار دينار عراقي) مقسم الى (270,000,000,000 سهم) قسمة السهم الواحد دينار عراقي."

تم عرض موضوع زيادة رأس المال المصرف من (250,000,000,000 دينار) الى (270,000,000,000 دينار) بإضافة رصيد الأرباح المدورة البالغة (20,000,000,000 دينار) و توزيعها كأسهم مجانية على المساهمين و التي تشكل ما نسبته (8%) من رأس مال شركة المصرف الأهلي العراقي ليصبح رأس المال المصرف به و المدفوع (270,000,000,000 دينار) (مائتان و سبعون مليار دينار عراقي) و العمل على تعديل البند خامسا من عقد تأسيس

شركة المصرف الأهلي العراقي ليصبح على النحو التالي



"رأس المال : رأس مال الشركة (المصرف) (270,000,000,000 دينار) (مائتان و سبعون مليار دينار عراقي) مقسم الى (270,000,000,000 سهم) قسمة السهم الواحد دينار عراقي." على الهيئة للنقاش وبعد المناقشة تم طرحه للتصويت وتم المصادقة عليه بالإجماع.

ب. مناقشة تمويل افتتاح الفروع الجديدة للمصرف (فرع زيونة، فرع اليرموك، فرع الحلة، فرع الانبار) من الأرباح المدورة بواقع مبلغ و قدرة (4,000,000,000 دينار) (أربعة مليار دينار عراقي).

تم عرض موضوع تمويل افتتاح الفروع الجديدة للمصرف (فرع زيونة، فرع اليرموك، فرع الحلة، فرع الانبار) من الأرباح المدورة بواقع مبلغ و قدره (4,000,000,000 دينار) (أربعة مليار دينار عراقي) على الهيئة للنقاش وبعد المناقشة تم طرحه للتصويت وتم المصادقة عليه بالإجماع.



وبهذا أكملت الهيئة النظر في جدول الأعمال، فأنتهى الرئيس الاجتماع.

ثم ختم المحضر ووقع.

رئيس الهيئة
ايمن عمران أبو دهيم

مراقب الجلسة
علي صاحب بدر

كاتب الجلسة
كاني سلوان عبدالله

ممثل مسجل الشركات
السيد عمار جمعة حسن

ممثل مسجل الشركات
السيد محمد حسن حميد



